

الجمهورية العربية السورية - وزارة الثقافة
الهيئة العامة لدار الأسد للثقافة والفنون



برعاية السيد محمد الأحمد وزير الثقافة

احتفال بمناسبة مرور مئة عام على إقامة

جمهورية أرمينيا الأولى

١٩١٨ - ٢٠١٨

100



14 \ 5 \ 2018 - السادسة مساءً - مسرح الدراما

بمناسبة مرور 100 عام على إقامة جمهورية أرمينيا الأولى

أرمينيا عشق التاريخ للبقاء، مزيج التراب بالتراث، خليط ألوان الطيف بسواد الطغاة وبريق السرمدية.

بلاد ما بعد الطوفان، مرسى سفينة سيدنا نوح التي حطت على سفوح جبل أراراط، منبت غصن الزيتون في ثغر حمامة بيضاء امتطت قوس قزح وحلقت في سماء مهد البشرية. إنها أرمينيا ذات التاريخ الممتد عبر العصور، فمنذ أن سكنها هايك أحد أحفاد سيدنا نوح وحتى يومنا هذا وأمواج الزئير والأنين تتابع تاركة بصماتها على صفحات تاريخ عريق شاع نور فجره في القرن السابع قبل الميلاد، حسب شهادات مؤرخي العصور القديمة، وخلال القرنين الثاني والأول قبل الميلاد صار لأرمينيا أن تكون إحدى كبريات دول العالم ذات موقع جغرافي استراتيجي على طريق التجارة الواصل بين الشرق والغرب، فازدهرت الحضارة وعم الرقي والرخاء، هذا ما جعل منها محط أنظار الطغيان وغنيمة يتوق إليها كل من هب ودب. هكذا توالى الويلات على أرمينيا، لكن الشعب الأرمني المناضل لم يتخاذل يوماً في تصدي الأعاصير وظل يدافع عن أرضه وكيانه وهويته وثقافته، فكل مرة امتد فيها يد العدوان ليقتل ويدمر، لثم الأرمني جراحه ولجم الألم في صدره ليمضي قدماً. >فالأرمني يجثو إجلالاً لترابه، وليس أمام من يحتل أرضه، ينحني للبندق المطعون ولذكرى الشهداء.

وخير شهادة على ذلك المعارك المصيرية في شهر أيار التي تصادف هذا العام الذكرى المئوية لأحداثها، إحدى أهم المنعطفات في تاريخ أرمينيا، حيث تم الإعلان عن ولادة شمس الحرية ودوى صوت الشعب في وجه الطغيان.

أرمينيا بين الماضي والحاضر

بلغت مساحة أرمينيا التاريخية أكثر من 300.000 كم² وهذا ما يوازي عشرة أضعاف مساحة جمهورية أرمينيا الحالية.

شارك الأرمن منذ تكوينهم كأمة في بناء الحضارة عبر التاريخ. وكانت أرمينيا أول دولة في العالم تعلن المسيحية ديناً رسمياً في البلاد في عام 301، ما وترك أثراً عميقاً في مجمل تاريخ أرمينيا فيما بعد. أما اختراع الأبجدية الأرمنية في عام 405 م حافظ على القومية الأرمنية والشخصية الذاتية للأرمن، وساهم في الوحدة السياسية والروحية والفكرية والقومية في جميع أنحاء أرمينيا.

شاركت أرمينيا بشكل ما في حركة النهضة في أوروبا الغربية في القرون الوسطى، وأصبحت همزة الوصل الحضارية بين آسيا وأوروبا خلال قرون عديدة.

نشأت أول دولة أرمنية في القرن السابع قبل الميلاد. وخلال القرنين الثاني والأول ق.م. كانت أرمينيا في عداد كبريات دول العالم. وفي القرن الأول ق.م. كانت عاصمتها أرمينيا أردادشاد وديكراناكيرد من أكبر مراكز الثقافة الأرمنية – الهيلينية.

شهدت أرمينيا في العصر القديم تطوراً ملحوظاً لكونها مركزاً مهماً للتجارة العالمية بحكم موقعها الجغرافي الفريد كنقطة عبور أساسية بين الشرق والغرب. وقد سجلت تلك الحقبة ولادة مدن أرمنية عديدة التي ربطت بين موانئ البحر الأسود من جهة والهند وآسيا الوسطى من جهة أخرى. وبذلك عاشت أرمينيا عصرها الذهبي من النواحي العمرانية والأدبية والفنية. بوجودها على ملتقى الطرق بين الشرق والغرب لعبت أرمينيا في جميع العصور دوراً مهماً في التبادل الدولي. ولكنها كانت في الوقت ذاته محور النزاع بين دول الشرق والغرب.

وفي أوائل القرن الخامس الميلادي خيم على أرمينيا خطر الزوال، واحتدت الغزوات من الشرق والغرب. إلا أن الشعب الأرمني صمد للمحن في هذه المرة أيضاً واستعاد حيويته من جديد. تعرضت أرمينيا لغزوات الميديين والفرس والرومان والخزر والعرب والمغول وغيرهم. وبالرغم من كل الصعوبات والظروف القاسية والمحن حافظ الأرمن على أصالتهم وتاريخهم وتراثهم وأثبتوا عراقة أقدميتهم وأقدمية كنيستهم الوطنية المسيحية.

في أواخر القرن الرابع عشر 1375 سقطت آخر مملكة أرمنية في كيليكيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وفقد الشعب الأرمني دولته واستقلاله.

أسفرت الحروب الدامية المتواصلة بين الدولتين العثمانية والفارسية عن تقسيم أرمينيا، وانضم شطرها الغربي إلى الإمبراطورية العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أما الشطر الشرقي من أرمينيا فانضم في عام 1639م إلى إيران الشاهنشاهية وفق معاهدة "قصر شيرين" المبرمة بين الإمبراطورية العثمانية وإيران بشأن تقسيمها. فأطلق اسم "أرمينيا الغربية" أو "أرمينيا العثمانية" على ست ولايات هي: بتليس، أرزن الروم (أرضروم)، فان (وان)، معمورة العزيز (خربوط) وجزء من سيواس وديار بكر. وأطلق اسم "أرمينيا الفارسية" على

المناطق الممتدة على الضفتين الشرقية والغربية لنهر أراكس (الرس) ومدينة يريفان (العاصمة الحالية لجمهورية أرمينيا) وناخيجيفان واجميادزين- المركز الروحي للأرمن - وجبل آرارات. إن المسألة الأرمنية كجزء من المسألة الشرقية برزت في سبعينيات القرن التاسع عشر في جميع المؤتمرات الدولية، ولكن من دون جدوى. وأدت ثورات وانتفاضات الأرمن ضد السلطة العثمانية إلى تعرضهم للعديد من المذابح التي اشتدت ضراوتها خلال الحرب العالمية الأولى. جرى تدويل القضية الأرمنية في الإمبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن هذه الحقبة بدأت "حلها" تحت عنوان إبعاد الشعب الأرمني عن أرضه في أرمينيا الغربية قتلاً وتهجيراً. وقد تمّ ذلك عبر ثلاث مراحل على امتداد الإمبراطورية العثمانية وهي:

1. مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1908

2. مرحلة حزب الاتحاد والترقي 1909-1918

3. مرحلة تركيا الكمالية نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك 1919-1923

ومنذ تسعينيات القرن التاسع عشر، تعرض الأرمن في الإمبراطورية العثمانية لمجازر جماعية

ضحيّتها

شخص فقط

بين 1894-



ذهب

300 ألف

في الفترة

1896.

ولعل ميوعة الموقف الدولي آنذاك، قد ساهمت في إنجاح هذه العمليات الإجرامية من السلطات التركية. وبعد أن جاء قادة حزب "الاتحاد والترقي" (الأتراك الشباب) ذي النزعة العنصرية الطورانية المتطرفة، ورثوا صيغة معالجة القضية الأرمنية على المنوال نفسه، واعتبروها المبدأ الأهم في سياسة حكومتهم، لأن وجود الشعب الأرمني هو عقبة أمام مشروعهم الهادف إلى الهيمنة. وفي الثامن من شهر نيسان عام 1915 صدر مرسوم حكومي يقضي بترحيل الأرمن في كنف الإمبراطورية من خلال اعتقال كبار الزعماء الأرمن من مفكرين، سياسيين، أدباء وآخرين في القسطنطينية (الأستانة)، ونزع جميع أنواع الأسلحة المتوافرة لدى الأرمن، وبدء عمليات القتل والنفي والترحيل بالقوة من كل المناطق الأرمنية.

ووفق جدول زمني تمت بموجبه عمليات إخلاء المناطق الأرمنية من السكان الأرمن. وفي مساء 24 نيسان عام 1915 تم اعتقال المئات من النخبة المثقفة من الأرمن، وجرى قتلهم بأقصى وحشية.

كانت هذه العملية إشارة إلى بدء المخطط المرسوم بشأن إبادة الأرمن من الحزب الحاكم في الإمبراطورية العثمانية. وتنفيذاً لهذا المخطط ومنذ أيار عام 1915 استمرت عمليات النفي والقتل وإحراق البيوت والنهب والسلب والاعتصام والتذليل في جميع الولايات الأرمنية. ولنهاية شهر تموز عام 1915 تم تهجير الأرمن وإبادتهم على قدم وساق، ولم يبق أحد في تلك الولايات التي كانت أوروبا تطالب السلطة العثمانية دوماً بإجراء الإصلاحات فيها. وبذلك نجح الاتحاديون بأفطع السبل البربرية في تصفية السكان الأرمن من أراضيهم التاريخية التي قطنوها آلاف السنين.

دخلت الإبادة الأرمنية المرحلة الثالثة والأخيرة (1918-1923م)، فبعد إنجاز الشطر الأكبر من إتلاف الأرمن في الإمبراطورية العثمانية من الاتحاديين، تبنى الكماليون مشروع إقامة «وطن قومي لا يقبل التجزئة» والذي كان يدل على رفض قيام دولة أرمنية في شرق الأناضول في الولايات الأرمنية وكيليكييا. بعد تصفية الولايات الست الأرمنية من سكانها الأصليين، شن الكماليون هجوماً كبيراً على مقاطعة كيليكييا وبدؤوا بتطهيرها تحت أنظار وصمت فرنسا والدول العظمى من السكان الأرمن جراء عمليات قتل وتدمير في المدن والقرى. وهكذا اتجهت قوافل الموت إلى حلب ومن هناك توزعت إلى اتجاهات مختلفة، وخاصة إلى الصحراء السورية، حيث لقي حتفهم نحو مليون ونصف مليون أرمني، وأصبحت دير الزور والشحادي وأنثلي ورأس العين وغيرها مقابر جماعية لها. أما الباقون ممن هم على قيد الحياة، فانتشروا في حلب والمناطق الشرقية والجنوبية والساحل السوري.

جمهورية أرمينيا الأولى 1918-1920



في عام 1828م وفقاً لمعاهدة "تركمينتشاي" نتيجة الحرب بين القيصريّة الروسية وإيران الشاهنشاهية، ضمت أرمينيا الشرقية إلى روسيا. بعد فقدان أرمينيا الغربية نهائياً والمأساة التي تعرض لها سكانها، ظلت أرمينيا الشرقية بالنسبة للأرمن البقعة الوحيدة للانطلاق إلى الحياة والعيش بكرامة على أراضي الأجداد. وهذه العزيمة والإرادة الصلبة، دفعتهم للبقاء، وقاموا بتوحيد صفوفهم والتصدي في وجه العدو الطوراني وخوض معركة الحياة أو الزوال. بعد إعلان التعبئة العامة جرى تنظيم المقاومة المدنية وتعزيز جبهة القتال وتأمين طرق التموين والعمل المشترك بكل الوسائل المتاحة، وشارك الشعب الأرمني بشتى فئاته جنباً إلى جنب الجيش بقيادة أبطال المقاومة في المعارك ضد القوات التركية من دون استثناء. إن أرمينيا المحاصرة، التي كانت تلثم جراح الإبادة وتعاني الجوع والفقر ومشاكل النازحين والأيتام من أرمينيا الغربية، وتعيش مرحلة عصيبة للغاية، هبت كرجل واحد ضد الجيوش التركية. وأوقفت في أواخر أيار عام 1918 بعد معارك دامية، تقدمها في قركيليسه وباش أباران وخاصة في ساردارابات الواقعة على سهل آراراط، وبذا زال خطر إفناء الشعب الأرمني في الشطر الشرقي من أرمينيا. بشجاعتهم وإرادتهم الصامدة، أظهروا جنباً إلى جنب مع المقاومة الشعبية بسالة تفوق التعريف

عدة شخصيات، نذكر منهم على سبيل المثال آرام مانوكيان، قادة الجيوش الأرمنية نظاربكيان، سيليكيان، درو وبيك بيروميان وغيرهم.

في 26 أيار 1918 أعلن عن حل السلطة التشريعية - «السييم» التابعة «لمفوضية القوقاس» التي كانت تضم أقاليم ماوراء القوقاس. في اليوم نفسه أعلنت عن استقلالها جيورجيا وأذربيجان في 27 أيار. وفي 28 أيار 1918 أعلن المجلس الوطني الأرمني قراراً باستقلال أرمينيا، مستغلة الوضع الجديد الناجم عن الحرب التي خاضتها القوات الأرمنية وحدها ضد تركيا. وهكذا تأسست الجمهورية الأرمنية الأولى بقيادة حزب الاتحاد الثوري الأرمني (الطاشناق) والتي دامت عامين ونصف (1918-1920). وبالرغم من الأوضاع الإقليمية القاسية، كان الاستقلال حدثاً مصيرياً مهماً في تاريخ الشعب الأرمني، لإقامة الدولة الأرمنية على مساحة صغيرة بعد فقدانها لعدة قرون في نتيجة الاحتلال التركي، وتقسيم أرمينيا بين القيصرية الروسية والإمبراطورية العثمانية.

إن استقلال أرمينيا الشرقية أسفر عن اتفاقية باطوم بين حكومة أرمينيا وتركيا في 4 حزيران عام 1918 ووفق المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، جرى ترسيم حدود أرمينيا على نحو مساحة 10 آلاف كم² تحتوي ولاية يريفان والمناطق المجاورة. وعدا أرمينيا الغربية انضمت إلى تركيا مناطق قارص، أرداهان، سورمالو، شارور وإقليم ناخيجيفان. وبغض النظر إن الاتفاقية، فرضت من تركيا على القيادة الأرمنية الجديدة بشروط لا تتماشى مع مصالح وأمنيات الشعب الأرمني، وانتهكت حقوقه على جزء بسيط على أراضيه التاريخية، لكن في الوقت نفسه، منحت الفرصة للجمهورية الفتية خلال فترة وجيزة لتشكيل المؤسسات الحكومية والاهتمام بشؤون النازحين وتنظيم الجيش وفتح دور التعليم والمستشفيات وبناء الطرق وإرساء التنمية الاقتصادية وإقامة علاقات دبلوماسية مع عدة دول وغيرها. وبحلول عام 1919 بدأت المساعدات الأولى تصل من المؤسسة الأمريكية للرعاية في الشرق الأدنى إلى أرمينيا، ثم أخذ رواد البناء والإعمار يتوافدون إليها من الشتات الأرمني.



بعد انهزام تركيا الاتحادية في الحرب العالمية الأولى، تم التوقيع في 30 تشرين الثاني عام 1918 على معاهدة «مودروس» بين «الائتلاف الثلاثي» وتركيا، وبذلك ولدت أرمينيا الموحدة وسط مطالبة الحلفاء. وبعد عقد المعاهدة انسحبت الجيوش التركية من القوقاس وكيليكيا والبلدان العربية وجمهورية أرمينيا وقارص. وبذا توسعت مساحة أرمينيا وبلغت حوالي 60 ألف كم² حسب الحدود لعام 1914، أي جميع أراضي أرمينيا الروسية. بذل قادة الجمهورية الأرمنية خلال أكثر من عامين جهوداً حثيثةً لحل

القضية الأرمنية، وتوحيد أرمينيا الغربية والشرقية ضمن دولة مستقلة. ونوقشت القضية الأرمنية في مؤتمر السلام في باريس (كانون الأول 1919 - كانون الأول 1920) الذي انعقد بمبادرة الدول المنتصرة في الحرب. وبالرغم من عدم تقديم دعوة للجمهورية الأرمنية لحضور المؤتمر، شارك في الوقت نفسه في شباط عام 1919 أعماله وفدان أرمنيان:

1- الوفد الوطني – برئاسة مؤسس الجمعية الخيرية الأرمنية بوغوص نوبار باشا.

2- وفد جمهورية أرمينيا – برئاسة رئيس مجلس جمهورية أرمينيا، الأديب آفيديس آهارونيان.

واقترح وزير خارجية فرنسا على ممثلي الأرمن بعد تقديم الوفدين مطالب الأرمن خلال المؤتمر، تحضير مذكرة بهذا الصدد. ونصت المذكرة على اعتراف حقوق الأرمن على أراضيهم المسلوبة، وتوحيد الشطرين ضمن دولة واحدة مستقلة واستلام تعويضات من الحكومة التركية وعودة المهجرين قسرياً إلى أوطانهم، ومحاكمة المسؤولين عن الإبادة وغيرها من بنود تخص مسؤوليات الدول العظمى بشأن تنفيذ الوثيقة.

من المؤسف ما لقت هذه المذكرة ردود فعل، لأن مسائل ألمانيا المرتبطة مع تركيا، كانت تهم دول التحالف أكثر من القضية الأرمنية وتشكيل دولة أرمنية موحدة. وفي آخر المطاف اعترف المؤتمر في 19 شباط عام 1920 عملياً بجمهورية أرمينيا. وشارك المبعوثان الأرمنيان بوغوص نوبار باشا وآفيديس آهارونيان في 19 نيسان 1920 في مدينة سان ريمو (إيطاليا) اجتماع المجلس الأعلى لدول الائتلاف لمناقشة مشروع معاهدة الصلح مع تركيا، الذي أسفر عن معاهدة «سيفر»، التي رُفضت من حكومة سلطنة تركيا. وقدم اجتماع «سان ريمو» طلب إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ودرو وليسون لوضع أرمينيا تحت الانتداب الأمريكي، غير أن مجلس الشيوخ رفض الموافقة عليه. وأبرمت الدول المتحالفة والمنتصرة في الحرب العالمية الأولى بمشاركة ممثل أرمينيا في 10 آب عام 1920 في مدينة سيفر (فرنسا) معاهدة الصلح مع تركيا. ووقع الاتفاقية من جانب جمهورية أرمينيا آفيديس آهارونيان. وعدا ذلك وقع آهارونيان وممثل المهجر الأرمني ورئيس الوفد الوطني بوغوص نوبار باشا مع الدول الحلفاء اتفاقية إضافية تنص على حقوق الأقليات والعلاقات الدبلوماسية والتجارية. وكانت هذه الاتفاقية نتيجة العمل الدؤوب للأرمن خلال عقود طويلة ومفاوضاتهم مع الدول العظمى وتضحياتهم الجسيمة. ووفق الاتفاقية تم الاعتراف بأرمينيا قانونياً، والتي احتوت خمس مواد عن تطبيع العلاقات مع تركيا. ونذكر على سبيل المثال مادتين رئيسيتين من الاتفاقية:

المادة 88- «إن تركيا انسجماً منها مع القرار الذي اتخذته الدول الحليفة، تعلن اعترافها بأرمينيا كدولة حرة مستقلة».

المادة 89- «إن تركيا وأرمينيا، شأنهما كشأن الأطراف العليا المتعاقدة، توافقان على إحالة قضية تعيين الحدود بين تركيا وأرمينيا في ولايات أرضروم، طرابزون، وان، وبتليس، إلى تحكيم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. كما توافقان على قبول القرارات والإجراءات التي سيوصي بها فيما يتعلق بإيجاد منفذ لأرمينيا على البحر، وتجريد المناطق المتاخمة من السلاح».

كما نصت الاتفاقية على مادة أخرى تنص على «عقوبات سوف تتخذ بحق الأشخاص المتهمين بارتكاب أعمال منافية لقوانين الحرب وتقاليدها». ووفق اتفاقية «سيفر» تنازلت الدولة التركية

بمقتضاها عن جميع البلاد العربية، التي كانت في آسيا وهي: العراق، سورية، لبنان، فلسطين، السعودية واليمن.

لغاية توقيع معاهدة «سيفر» للصلح قامت اللجنة المشكلة من الرئيس الأمريكي ويلسون بدراسة المواقع، الاقتصاد، المواصلات، الثروات المائية، الطرق التجارية وغيرها في أرمينيا الغربية. وقدمت اقتراحات اللجنة لترسيم الحدود في أيلول عام 1920 للرئيس الأمريكي، والذي نقل قراره إلى الدول الأوروبية في تشرين الثاني من العام نفسه. ووفق برنامج ويلسون، بلغت مساحة أرمينيا الغربية 100 ألف كم². فبتوحيد هذه المناطق مع جمهورية أرمينيا، كانت ستبلغ مساحة الدولة الأرمنية حوالي 160 ألف كم². ولكن من المؤسف أنه لم يتم تصديق اتفاقية «سيفر» لا من السلطنة العثمانية ولا من وريثتها حكومة مصطفى كمال أتاتورك أيضاً.

بعد معاهدة الصلح في «سيفر» ساد في أرمينيا بدءاً من أيار وضع جديد نتيجة النشاط في صفوف الشيوعيين، مؤشراً على رغبة روسيا السوفيتية لبسط سيطرتها على بلدان ما وراء القوقاس. وفي الوقت نفسه حاولت روسيا السوفيتية استخدام الحركة الكمالية القومية ضد مطامع دول الائتلاف في القوقاس، التي كانت تطمح بدورها بالتصدي للتمدد الشيوعي. كما كانت روسيا ترغب في التصرف بالقوقاس حسب رؤيتها وضمان الاستقرار بوساطتها في المنطقة، والوصول إلى ترسيم حدود ثابتة بين أرمينيا وتركيا. قدمت روسيا السوفيتية في صيف عام 1920 مساعدات عسكرية ومالية لتركيا، والتي استخدمت ضد اليونان في الغرب وأرمينيا في الشرق. كانت الحكومة التركية تطمح بتحركاتها العسكرية لإفشال معاهدة «سيفر» وتحريم الأرمن من إمكانية تأسيس دولة موحدة. وبدورها كانت أرمينيا تؤمن بأن الدول العظمى: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا ستقوم بتطبيق بنود معاهدة «سيفر» وتصد لهجمات تركيا. وبهذه المناسبة قدمت حكومة أرمينيا طلباً إلى عصبة الأمم، ترجو اتخاذ آليات ضد الهجمة التركية. لكن من دون جدوى.

استغلت تركيا الوضع الإقليمي المتوتر وخاصة النزاع بين دول الائتلاف وروسيا السوفيتية، التي كانت تطمح كل منها باستخدام تركيا لمصالحها، وبدأت بالتحرك العسكري ضد أرمينيا. وبتاريخ 22 أيلول عام 1920 شن الجيش التركي بقيادة كاظم قره بيكير هجوماً مفاجئاً على أرمينيا. وبعد معارك ضارية بين الطرفين، تمكن الجيش التركي من إعادة احتلال قارص في 22 تشرين الأول، وتلتها الكسندرابول في 7 تشرين الثاني. اضطر الجيش الأرمني بالتراجع رويداً رويداً، وانتقلت المعركة إلى ضواحي العاصمة يريفان، واستمرت بضعة أسابيع. هكذا اضطرت حكومة جمهورية أرمينيا في ظروف صعبة جداً إلى توقيع اتفاقية صلح مع تركيا في 2 كانون الأول عام 1920 في الكسندرابول. وبموجبها انضمت مناطق قارص وأرداهان وإكدير من جديد إلى تركيا، أما مقاطعة ناخيجيفان فوضعت تحت سيطرة أذربيجان. وفرضت الاتفاقية شروطاً قاسية على أرمينيا، ومن بينها التزامها بالتراجع من اتفاقية «سيفر»، كما رفضت مسؤولية تركيا عن الإبادة الأرمنية وتعويض الخسائر المادية، التي بلغت حسب معطيات مؤتمر باريس للصلح نحو 19 مليار فرنك.

وفي اليوم نفسه جرى التوقيع على اتفاقية أرمنية – روسية وتشكلت حكومة انتقالية من حزب الاتحاد الثوري الأرمني الحاكم (الطاشناق) والشيوعيين، وهكذا أصبحت أرمينيا، بعد ما تقلصت

مساحتها إلى حوالي 30 ألف كم²، جمهورية سوفيتية بدءاً من 29 تشرين الثاني عام 1920. وبذا حُرمت الجمهورية الأولى من السلطة بعد دخول أرمينيا المنظومة الشيوعية. وفي عام 1991م في 21 أيلول مع انهيار النظام السوفيتي حصلت أرمينيا على استقلالها التام وسيادتها الكاملة، وأصبحت في 2 آذار عام 1992م عضواً في هيئة الأمم المتحدة.



